التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة عند أصحاب معاني القرآن وإعرابه

أ. د/ علي قائد عبده سنان- أستاذ النحو والصرف - جامعة صنعاء.

أ.عبد الفتاح محمد صالح الحايطي- باحث بمرحلة الدكتوراه - كلية اللغات بجامعة صنعاء.

Email:

الملخص

جاء هذا البحث في دراسة وصفية تحليلية، لأنواع التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة ممّا تناوله أصحاب معاني القرآن وإعرابه، وبيان مواقفهم إزاء ذلك.

وتكوّن البحثُ من تمهيدٍ ومبحثين، أمَّا التمهيد فكان نبذةً مختصرة عن النواسخ، وأمَّا المبحثانِ فقد اشتمل كل منهما على مطالب، وهذان المبحثان هما:

المبحث الأول: التقديم والتأخير في باب (كان) وأخواتها.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في بابي (مَا) الحجازية و(إنّ) وأخواتها.

ويلي هذين المبحثين خاتمة، سُجِّلتْ فيها أهمُّ النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة، وفي الأخير هناك قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: التقديم، التأخير، النواسخ، معاني القرآن.

1

Forward and Backward Word Movement in Annulled Nominal Clause According to the Scholars of Quran Meanings and Parsing

1. Prof Ali Qaid Senan
Professor of Syntax and Morphology, Sana'a University
2. Abdulfatah Mohammed Saleh Elhayeti
PhD Research Scholar, Faculty of languages, Sana'a University

Abstract:
This research came in a descriptive and an analytical study of the types of presentation and delay in the nominal sentence (which comes after the annullers) of what the writers of the meanings of the Qur'an and its parsing declension ,and express their attitudes on that.
The research consisted of a preamble and two chapters. The preamble was a brief summary about the annullers. The two chapters, each of them included demands, and these two topics are:
The first topic: presentation and delay in the section of (was) and her sisters.
The second topic: presentation and delay in the sections of (what) Hijazi and (in) and her sisters.
These two studies are followed by a conclusion, in which the most important results of this study were recorded, and at the end there is a list of sources and references for the research.
Key words: presentation, delay, annullers, meanings of the Qur'an.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فإنّ القرآن الكريم – ولا ريب – هو قطب الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية في العصور الإسلامية المختلفة، فقد اهتم علماء العربية به أيَّما اهتمام، ودرسوا من خلاله اللغة: نحوًا وتصريفًا وبلاغةً، ومن أهم المؤلفات التي أولت القرآن الكريم عنايةً واهتمامًا، وتناولته تحليلًا وبيانًا كتب معاني القرآن وإعرابه، التي حملت على عاتقها شرف خدمة كتاب الله الكريم، فبحثت في سوره وآياته، وعرضت لبيان معانيها وشرحها وتفسيرها والقراءات الواردة فيها، وخصت بالبحث إعراب الآيات والأوجه الجائزة فيها وتوجيهها مع ما يتناسب مع السياق، ولا غرو في هذا فإن هناك علاقات وطيدة وصلات أكيدة بين المبنى والمعنى.

وتذكر الكتب التي تكلّمت عن نشأة النحو أنّ من أهمّ دوافع نشأته خدمة القرآن الكريم والخوف على فصاحته وسلامة أدائه، والخوف أيضًا على اللسان العربي الذي هو أداة فهم القرآن الكريم، وذلك بعد ظهور اللحن، وتسربه إلى اللسان العربي، وتطرّقه إلى القرآن الكريم نفسه، كما جاء في بعض الروايات[1].

ولكن الله سبحانه وتعالى قد تكفّل بخلود هذه اللغة وبقائها؛ لأنَّه سبحانه قد حفظ كتابه، فقال عزوجل:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2].

وقد جرت سنّة الله في خلقه أنه إذا أراد أمرًا هيّأ له أسبابه ويسّر له طرقه، وقد أراد الله لهذه اللغة الشريفة الدوام والبقاء، فأوجد من يقوم بخدمتها خير قيام، فعني أسلافنا – رحمهم الله تعالى – منذ عصر الإسلام الأول بالمحافظة على لغة القرآن الكريم، ولقد كان صنيع أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه يهدف إلى ضبط معاني القرآن الكريم بضبط ألفاظه، فكان هذا العمل هو الخطوة الأولى لوضع علم النحو، فقد أتى أبو الأسود بكاتب من عبد قيس، وقال له: إذا رأيتنى قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه، وإن

(1) ينظر: مراتب النحويين26، وطبقات النحويين واللغويين28، وإنباه الرواة40/1.

(2) سورة الحجر، الآية9.

ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، فإن أتبعت الكلمة شيئًا من ذلك غنّه، فاجعل مكان النقطة نقطتين[1].

إن خدمة اللغة العربية واجب يمليه علينا ديننا الإسلامي الحنيف؛ لأنَّها لغة القرآن، والطريق السليم لفهم القرآن والسنّة فهمًا صحيحًا.

ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد، والهداية إلى سبيل الحق والرشاد، وأن يهيئ لنا من العلم خيرَ زادٍ، إنه كريم جواد.

أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

كان الدافع إلى اختيار هذا الموضوع عددٌ من الأسباب، أهمُّها:

- الاتصال المباشر لكتب معاني القرآن وإعرابه بالقرآن الكريم ونصه، وكفى بهذا السبب أهمية وشرفًا وباعثًا.
- مكانة الكتب العلمية؛ فكتب معاني القرآن وإعرابه، في القرنين الثاني والثالث، تعدُّ العُمدة والمرجع الأول في أصول النحو وقواعده ومصطلحاته.
- إن موضوع التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة له أهميته في كتب النحو العربي، ومنها كتب أصحاب معاني القرآن وإعرابه.
- بيان آراء أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه، في عرَضِ التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة، ومقارنتها مع آراء أشهر النُّحاة في ذلك.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تتبع جزئيات الموضوع، ثم دراستها، وتحليلها، وصولًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على مسائل التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة التي وردتْ في كتب معاني القرآن وإعرابه، أو في بعضِها، ولكثرة كتب إعراب القرآن، وكتب التفسير التي اهتمّت بمعاني القرآن وإعرابه، فقد اقتصرنا على دراسة الموضوع عند عدد من أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه، وهم: **الفراء، والأخفش، والزجاج، والنحاس، ومكي بن أبي طالب القيسي، وأبو البركات الأنباري،**

([1]) ينظر: إنباه الرواة1/40.

وأبو البقاء العُكبَري، والمُنتجِب الهمذاني، مع التطرق أحيانًا إلى آراء آخرين كالزمخشري في (الكشاف)، وأبي حيان الأندلسي في (البحر المحيط)، وتلميذه السمين الحلبي في (الدر المصون)، استِكمالًا للمطلب، وإتمامًا للفائدة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي سبقت هذا البحث في تناولِ قضايا التقديم والتأخير في النحو العربي، وأهمُّها:

– أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، د. محمود السيد شيخون، دار الهداية – مصر، د. ت.

– التقديم بين أجزاء الجملة في القرآن الكريم– دراسة نحوية، علي بن محمد الزهراني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1993م.

– التقديم والتأخير في الجملة الاسمية– دراسة نحوية، د. سعد أحمد سعد، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر– المنصورة، العدد (7)، 1407 هـ –1986م.

– دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم– دراسة تحليلية، د. منير محمود المسيري، مكتبة وهبة – القاهرة، 1426هـ –2005م.

– مخالفة الأصل بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم– دراسة تحليلية، فريد أحمد البسطاويسي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم –جامعة القاهرة، 1995م.

ومن الواضحِ أنّ هذا الدراسات تختلف عن هذا البحثِ، في أنّها لا تكشفُ عن مواقف أصحاب معاني القرآن وإعرابه، إزاء مسائل التقديم والتأخير في الجملة الاسميّة المنسوخة، وهذا ما اختصّ به هذا البحث، وتميَّز به عمّا عداه من الدراسات السابقة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على تمهيد، ومبحثين، أمَّا التمهيد فكان بتوطئة عن الجملة الاسمية المنسوخة، وأمَّا المبحثان، فقد تضمن كل منهما على مطالب، وذلك كما يأتي:

المبحث الأول: التقديم والتأخير في باب كان وأخواتها، وتضمّن ستّةِ مطالب:

المطلب الأول: تقديم خبر كان على اسمها، إذا كانا معرفتين.

المطلب الثاني: تقديم خبر كان (المعرفة) وتأخير اسمها (النكرة).

المطلب الثالث: تقديم خبر كان (شبه جملة) على اسمها.

المطلب الرابع: تقديم خبر كان عليها.

المطلب الخامس: تقديم خبر ليس عليها أو على اسمها.

المطلب السادس: تقديم خبر (ما زال) على اسمها.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في بابي (مَا) الحجازية و(إنّ) وأخواتها، وتضمّن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها.

المطلب الثاني: تقديم خبر (إنَّ) على اسمها.

المطلب الثالث: تقديم معمول خبر(إنَّ) على الخبر.

يلي هذين المبحثين خاتمة، وفيها سُجلت أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة، وفي الأخير هناك قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

الجملة الاسمية قد تأتي مُجرّدةً من النواسخِ، وعندئذٍ تتركّبُ من رُكنيها الأساسيينِ: المُبتدأ والخبرُ، وقد تتعرض لدخول النواسخ عليها، فتُحدِثُ هذه النواسخ تغييرًا في الوظائف النحوية لركني الجملة الاسمية، وتؤثر في إعرابهما، وتجلب لها أحكامًا جديدةً، «فالجملة الاسمية (زيدٌ قائمٌ)، إذا دخلت عليها (كان)، أو(إنَّ)، صارت (كان زيدٌ قائمًا)، و(إن زيدًا قائمٌ)، وههنا أحدثَ كُلٌّ من(كان، وإنّ) في هذه الجملة نسخًا من وجوه:

الأول: المبتدأ المرفوع صار اسمًا لـ(كان) مرفوعًا، واسمًا لـ(إنَّ) منصوبًا، وخبر المبتدأ (قائم) صار خبرًا لـ(كان) منصوبًا، وخبرًا لـ(إنَّ) مرفوعًا، فهذا نسخ من جهة الإعراب.

الثاني: فقَدَ المبتدأ الصدارة، فهذا نسخ من جهة ترتيب الجملة.

الثالث: بعد أنْ كان المعنى مجرد نسبة القيام إلى زيد أصبحت النسبة في الزمن الماضي مع(كان)، ,نسبة تأكيد مع(إنّ)، فهذا نسخ في المعنى[1].

وعلى الرغم من إحداث هذه التغييرات، فإنَّ الإسناد لا يتغير بين عنصري الجملة الاسمية؛ إذ يظل هو الرابطة بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول النواسخ عليهما؛ لأنَّ البنية الأساسية في الجملة المنسوخة هي المبتدأ والخبر، وإن تغيرت المصطلحات الدالة عليهما وفقا للتغير الحادث[2].

([1]) يُنظر: النواسخ الفعلية والحرفية11.

([2]) ينظر: بناء الجملة العربية123.

والأصلُ في رتبة الفعل الناسخ الناقص أن يأتي أولًا، ثم يليه اسمه وخبره، وكذلك رتبة الحرف الناسخ، فترتيبُ عناصر الجملة الاسمية المنسوخة أن يتصدر الناسخ يليه الاسم فالخبر، وإذا أختل هذا الترتيب فمرجع ذلك إلى المقام، وقد أثبت واقع الاستعمال اللغوي ورود مخالفة هذا الأصل، فيتقدم الخبر ويتأخر الاسم في الجملة الاسمية المنسوخة، كما يحدثُ هذا في الجملة الاسمية غير المنسوخة، حيث تفرض قواعد اللغة على المتكلم هذه المخالفة أحيانًا، ويكون التقديم والتأخير حينئذٍ واجبًا، وقد يلجأ المتكلم مختارًا إلى هذه المخالفة أحيانًا أُخَرَ، لغرضٍ ما يهدِفُ إليهِ، ويكون التقديم والتأخير حينئذٍ جائزًا.

ويمكنُ تناول التقديم والتأخير للاسم والخبر في الجملة الاسمية المنسوخة، وبيان موقف أصحاب معاني القرآن وإعرابه إزاء ذلك، فيما يأتي:

المبحث الأول

التقديم والتأخير في باب كان وأخواتها

المطلب الأول: تقديم خبر كان على اسمها، إذا كانا معرفتين:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر كان على اسمها، إذا كانا معرفتين، وعندئذٍ يصحُّ جعلُ أيٍّ منهما الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيدًا، حسب المراد، فإن كان لأحدهما ميزةٌ على الآخر في التعريف، فالأولى أن يُجعلَ أعرفُهما هو الاسمَ[1].

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا اجتمع اسمان في (باب كان)، وكانا معرفتين، فإن الخبر في التقدير هو ما يجهلُهُ المخاطبُ[2].

ومن ذلك في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[3]، وفي قوله تعالى:﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5]، وفي قوله تعالى:﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[6]، على قراءة السبعةِ بنصب (قَولَهُم، ودَعْوَاهُم، وجَوَابَهُم، وحُجَّتَهُم)[7]، إذ صرح

(1) ينظر: الكتاب49/1، والبديع في علم العربية470/1، والتذييل والتكميل194/4.

(2) ينظر: المقرب97/1.

(3) سورة آل عمران، الآية147.

(4) سورة الأعراف، الآية 5.

(5) سورة الأعراف، الآية 82.

(6) سورة الجاثية، الآية25.

(7) أما رفع (قولُهم، ودعواهم، وجوابهم، وحجتهم) فعلى قراءة أبي بكر عن عاصم. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع990/2.

أصحاب معاني القرآن وإعرابه بجواز تقديم خبر (كان) على الاسم إذا كانا معرفتين، فذكروا في إعراب الآيات السابقة أنّ (القول، والدعوى، والجواب، والحجة) أخبارٌ مقدمة في موضع نصبٍ لـ(كان)، والمصدر المؤول في كُلٍّ منها ﴿ أَن قَالُوا ﴾ اسم (كان) مؤخرٌ في محل رفع، وجوزوا العكس.

قال الفراء: «نصبت القولَ بـ(كان)، وجعلت (أنْ) فى موضع رفع. ومثله فى القرآن كثير. والوجه أن تجعل (أنْ) فى موضع الرفع، ولو رُفِع القول وأشباهه وجُعِل النصب فى (أنْ) كان صوابًا»[1].

وأمَّا الأخفش فقد ذكر إعراب الآيات السابقة في موضع واحد من كتابه، فقال: «قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾، وقال: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾، فـ(أَنْ قَالُوا) هو الاسم الذي يرفع بـ(كان)؛ لأنَّ (أنْ) الخفيفة وما عملت فيه، بمنزلة اسم، تقول: (أعْجَبَنِي أَنْ قالوا)، وإنْ شئت رفعت أول هذا كله، وجعلت الآخر في موضع نصب على خبر (كان)»[2].

وهذا ما عليهِ الآخرون من أصحاب معاني القرآن وإعرابه، الذين تَطرّقُوا إلى هذه الآيات ونظائرِها، ومنهم الزجاج[3]، والنحاس[4]، ومكي القيسي[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، وأبو البقاء العكبري[7]، والمنتجب الهمذاني[8] وبينوا في هذه الآيات قاعدة نحوية، وهي أنه إذا اجتمع مع كان اسم ظاهر واسم مؤول، جُعل المؤول اسمًا لـ(كان)، والاسمُ الظاهر خبرًا لها مُقدمًا، ورجّحَ بعضُهُم هذا الوجه، **ومنهم الفراء**، إذ قال: «(الدعوى) في موضع نصب لـ(كان)، ومرفوع (كان) قوله: ﴿ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾، فـ(أنْ) في موضع رفع، وهو الوجْهُ في أكثر القرآن، أن تكون (أنْ) إذا كان معها فعلٌ، أن تجعل مرفوعة والفعل منصوبًا»[9].

---

(1) معاني القرآن1/237.

(2) معاني القرآن1/235-236.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه1/477، 2/319، 352، 4/126، 166، 434.

(4) ينظر: إعراب القرآن1/183، 2/45، 62، 3/148، 172، 4/99.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن1/68، 282، 2/663.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن1/316.

(7) ينظر: التبيان1/300، 557، 581.

(8) ينظر: الكتاب الفريد2/146، 3/12، 89.

(9) معاني القرآن1/372.

والزجّاج، إذْ قال: «والأكثرُ في الكلام أنْ يكونَ الاسمُ هو ما بعد (إلَّا)»[1]، وقال في موضع آخر: «وموضع (أنْ) الأحسنُ أن يكونَ رفعًا، وأن تكونَ (الدعوى) في موضع نصب»[2].

ورجَّحَ أبو البقاء العكبري قراءة الجمهور، وهي نصبُ ما بعدَ (كان) لوجهين:

«**أحدهما:** أنّ (أَنْ قَالُوا) يشبه المضمر في أنه لا يضمر، فهو أعرف.

والثاني: أنَّ ما بعد إلَّا مُثبَتٌ، والمعنى: كان قولهم ربنا اغفر لنا، دأبهم في الدعاء»[3].

وعلى القراءتينِ أجازَ المنتجب الهمذاني الوجهين: نصب ما بعدَ (كان)، ورفعُهُ، ورجّحَ قراءة النصبِ على تقديم خبر(كان) هُهنا حملًا على نظائرهِ في القرآن الكريم، فقال: «والأولُ أحسنُ حملًا على ما وَرَدَ من نظائره في التنزيل نحو: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا﴾، و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾»[4].

أمَّا الأخفش[5]، والنحاس[6]، ومكي القيسي[7]، وأبو البركات الأنباري[8] فأجازوا الوجهين دون ترجيح بينهما.

وفي إعراب قوله تعالى:﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا﴾، لم يذكر النحاس إلَّا الوجهَ الأولَ والأشهرَ من القراءة، وهو نصب ما بعد(كان)، ولم يلتفت إلى الوجه الثاني[9].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ النحاة، ومنهم أصحاب معاني القرآن وإعرابه، يرون أنه إذا اجتمع اسم صريح معرفة ومصدر مؤول بعد(كان)، فيجوز أنْ يكون الاسم الصريح خبرًا لـ(كان) مُقدّمًا، والمصدر المؤولُ اسمًا لها مؤخرًا في محل رفع، وهذا ما رجّحه الفراءُ، والزجاجُ، وأبو البقاء العكبري، والمنتجب الهمذاني؛ باعتبار أن المصدر المؤول مشبه بالمضمر، والمضمرُ من أعرف المعارف، فيكون الأعرف اسمًا لـ(كان) والآخر خبرًا.

([1]) معاني القرآن وإعرابه1/477.

([2]) معاني القرآن وإعرابه2/319.

([3]) التبيان1/300.

([4]) الكتاب الفريد3/12.

([5]) ينظر: معاني القرآن1/235-236.

([6]) ينظر: إعراب القرآن1/183، 2/45، 62، 3/148، 172، 4/99.

([7]) ينظر: مشكل إعراب القرآن1/68، 282، 2/663.

([8]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن1/316.

([9]) ينظر: إعراب القرآن2/115.

المطلب الثاني: تقديم خبر كان (المعرفة) وتأخير اسمها (النكرة):

ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة، فالمعرفة هي الاسم، والنكرة هي الخبر؛ لأنَّ المعنى على ذلك؛ لأنّه بمنزلة الابتداء والخبر، ولا يخبر عن النكرة بمعرفة إلَّا في ضعيف الكلام، أو ضرورة شعر[1]، وخالفهم من المتأخرين ابنُ مالك والرضي؛ فابن مالكٍ أجازه في اختيار الكلام بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة قياسًا على جواز ذلك في باب الفاعل[2]، وأمَّا الرضي فقد جوّز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة إذا حصلتِ الفائدةُ في باب النواسخ، ولم يجوزه في باب المبتدأ والخبر للالتباس؛ لاتفاق إعراب الجزأين في باب المبتدأ والخبر، واختلافهما في باب النواسخِ[3].

وممّا ورد في كتب معاني القرآن وإعرابه من تقديم الخبر(المعرفة)، وتأخير الاسم (النكرة)، عند الفراء في قوله تعالى:﴿ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾[4]، قال: «يُقال: إنّها عينٌ تسمى الكافور، وقد تكون كان مزاجها كالكافور لطيب ريحه، فلا تكون حينئذٍ اسمًا، والعربُ تجعل النصب في أيٍّ هذين الحرفين أحبوا. قال حسان:

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[5]

وهو أبين في المعنى: أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكلٌّ صوابٌ، تقول: كان سيدَهم أبوك، وكان سيدُهم أباك، والوجه أنْ تقول: كان سيدَهم أبوك؛ لأنَّ الأب اسم ثابت، والسيد صفة من الصفات»[6].

فيجيز الفرَّاء ههنا وجهين:

الأول: أن تكون المعرفة (مزاجُها) اسمًا لـ(كان)، والنكرة (كافورا) خبرها المنصوب، وهذا هو أصل الكلام، وبه وردت القراءة، ولم ترد بغيره.

([1]) ينظر: المقتضب88/4، والأصول في النحو83/1، والإيضاح العضدي97-98، وشرح المفصل لابن يعيش340/4، ومغني اللبيب591/1.

([2]) ينظر: شرح التسهيل356/1.

([3]) ينظر: شرح الكافية للرضي206/4.

([4]) سورة الإنسان، الآية5.

([5]) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه71، برواية: كان سبيئة، والخبيئة: المصونة، التي يُضَنّ بها لنفاستها. وبيت رأس: موضع بالأردن مشهور بالخمر. والسبيئة: الخمر، سميت بذلك؛ لأنَّها تستبأ، أي: تشترى لتشرب، ولا يقال ذلك إلّا في الخمر. ينظر: الكتاب49/1، والمحتسب279/1.

([6]) معاني القرآن215/3.

الثاني: أن تكون المعرفة (مزاجها) خبرًا لـ(كان)، والنكرة (كافورا) اسمًا لها، ولكن القراءة لم ترد بهذا الوجه في القرآن، والفرَّاء يقوي هذا التوجيه، إذْ قال: «وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكُلٌّ صوابٌ»[1]، فهو يجيز خلاف ما أجمع عليه القرّاء؛ لورود السماع به عن العرب، ولا يكتفي بهذا بل يجعل هذا الوجه أوضح وأجلى في المعنى.

ويلاحظ أن ما مثَّل به الفرَّاء في آخر كلامه يختلف عما أراده من جعل الخبر معرفة، والاسم نكرة على نحو ما جاء في بيت حسان بن ثابت –رضي الله عنه– فقد مثل لذلك، فقال: فـ«كان سيدَهم أبوك، وكان سيدُهم أباك»[2]، وكلا الجزئين معرفة بالإضافة، وحينئذٍ بأيهما بدأت كان صوابًا، وإن كان من حيث المعنى أن يُقدم الاسم الثابت على الصفة أولى، فيُقال: كان أبوك سيَّدَهم، وعلى أية حال فلا توجه القراءة بـ(كان مزَاجَها كافورٌ)؛ لمراعاة الفاصلة في الآيات المجاورة لها، فتكون حجة قوية للفرَّاء.

وأمَّا الآخرونَ من أصحابِ معاني القرآن وإعرابه، فلم يتعرضوا لذكر التوجيه الإعرابي في الآية، وإنما اكتفوا بذكر المعنى اللغوي لها[3]، وكأنّ إهمالهم إعراب هذه الآية اتفاق منهم على أن الوجه فيها أنّ المعرفة (مزاجها) اسم لـ(كان)، والنكرة (كافورا) خبر لها، ولاستقرار هذا الأمر عندهم وعند النحويين أصبح غنيًّا عن الذِّكْرِ. والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[4]، قرأ الجمهورُ برفع (صلاتُهم)، ونصب (مكاءً وتصديةً)، وهو الوجه. وقرئ بالعكس بنصب (صلاتَهم) ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ)[5]، على تقديم خبر كان (المعرفة) على اسمها (النكرة)، وقد أشار النحاس إلى القراءتين، وعَدّ القراءة الثانية من باب تقديم خبر كان (المعرفة) على اسمها (النكرة)، وهذا شاذّ عند سيبويه، فقال: « وما كان (صَلاتُهُمْ) اسم كان، إِلَّا (مُكاءً) خبر. قال أبو حاتم: قال هارون: وبلغني أن الأعمش قرأ: (وَما كانَ صَلاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكاءٌ وَتَصْدِيَةٌ)، قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذّ بعيد؛

([1]) معاني القرآ ن3/215.

([2]) معاني القرآ ن3/215.

([3]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج5/258، وإعراب القرآن للنحاس5/63، ومشكل إعراب القرآن2/784، والتبيان2/1258.

([4]) سورة الأنفال، الآية35.

([5]) يعني (وما كان صلاتَهم إلا مكاءٌ وتصديةٌ)، وهي رواية عن عاصم، والأعمش عنه بخلاف. ينظر: السبعة في القراءات305 – 306، والحجة للقراء السبعة4/144.

لأنَّه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة»[1]. ومثل هذه القراءة عند ابن جني[2]، ومكي القيسي[3]، وأبي البقاء العكبري[4] لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر كما هو رأي سيبويه وجمهور النحاة؛ لأنَّ اسم كان هو المعرفة، وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى.

وقد علل ابنُ جني[5]، وأبو البقاء العكبري[6]، والمنتجب الهمذاني[7]، في هذه القراءة، لمجي اسم كان نكرة، وخبرها معرفةً مقدمًا، بأنّ (المكاء والتصدية) جنسان؛ لأنَّهما مصدران، والمصدر جنس، ونكرة الجنس تفيد ما تفيده معرفتها، نحو: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، معناه معنى قول: خرجت فإذا الأسد بالباب، لا فرق بينهما؛ من حيث عدم إرادة أسدٍ بعينه في الموضعين، وإنما المراد واحد من الجنس، وكذلك هنا لا فرق بين قول: وما كان صلاتهم عند البيت إلَّا مكاء وتصدية، وإلَّا المكاء والتصدية، بمعنى: إلّا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قول: كأنَّ أخاك قائم، وكأنَّ زيدًا منطلق.

وقال ابن جني: «وأيضًا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضًا، لمَّا دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم (كان) نكرة»[8].

ومهما يكن من أمر فإن مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، لا يكون إلَّا بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة؛ بناء على أصلهما الذي كانا عليه قبل دخول (كان)، إذ الأصل كونهما مبتدأ وخبر؛ فهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء[9].

ومذهب جمهور النحاةِ أولى وأرجح من مذهب الفرَّاء وابن مالك والرضي؛ وذلك لقلة ورود هذا في الشعر، وانعدامه في النثر، فهو ضرورة شعرية، وليس فيه مندوحة لمن شاء. والله أعلم.

---

(1) إعراب القرآن2/97.
(2) ينظر: المحتسب1/278-279.
(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن1/315.
(4) ينظر: التبيان2/622-623.
(5) ينظر: المحتسب1/278-279.
(6) ينظر: التبيان2/622-623.
(7) ينظر: الكتاب الفريد3/204.
(8) المحتسب1/278-279.
(9) يُنظر: الكتاب1/47.

المطلب الثالث

تقديم خبر كان (شبه جملة) على اسمها

من المشهور عند جمهور النحاة، أنّه إذا جاء الخبر شبه الجملة والمبتدأ نكرة متخصصة، جاز تقديم الخبر أو تأخيره، ويسري الحكم ذاته في باب كان وأخواتها، حيث يجوز تقديم خبر كان أو إحدى أخواتها على اسمها، إذا جاء خبرها شبه جملة والاسم نكرة متخصصة، وذلك نحو: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، فـ(أحدٌ) اسمُ (كان) مؤخّرٌ، و(خيرٌ منك) صفته، وشبه الجملة (فيها) هو الخبر، ولذلك قدَّمه، وإن نصبْنا (خيرًا)، وجعلناه خبرًا لـ(كان)، أخّرنا شبه الجملة، لأنه مُلغًى، وليس بخبر، فنقول: ما كان أحدٌ خيرًا منكَ فيها)، فـ(أحدٌ) اسم كان، و(خيرًا منك) خبرها، و(فيها) جار ومجرور، شبه جملة متعلق بالخبر، وتقديمُ شبه الجملة وتأخيرُهُ إذا كان خبرًا جائز، قال سيبويه: «والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمامِ... وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير. والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ:﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[1]، كُلٌّ عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ» [2]، إلّا أن سيبويه في هذا قد اختار تقديم شبه الجملة إذا كان خبرًا، وحسّنه على التأخيرِ.

وقصدَ سيبويه بالإلغاء والاستقرار أنّ شبه الجملة- الذي عبر عنه بالظرفِ- قد يتقدّم اسم كان أو إحدى أخواتها، ويكون إمّا خبرًا مُقدّرًا باستقرَّ، أو لا يكون خبرًا، وإنّما مُلغًى.

ومن كلام سيبويه نفهم أنّه أجاز في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ وجهين من الإعراب:

الوجه الأوّل: أنّ يكون شبه الجملة (له) خبرًا لـ(يكن) مُقدّمًا، وهذا الاستقرار الذي قصده، و(أحَدٌ) اسمها مؤخَّرًا. وعلى هذا الوجه يكون نصب(كفوًا)- وإن لَمْ يُصرِّح سيبويه بذلك- على الحالِ؛ كونه نعتًا متقدِّمًا على المنعوت النكرة(أحدٌ)، وإذا قُدِّم النعت على المنعوت النكرة، فإنّ هذا النعت المتقدِّم ينصبُ على الحال.

والوجه الثاني: أن يكون شبه الجملة (له) مُلْغًى لا خبرًا، و(كُفؤًا) خبر (يكن) مُقدّمًا، و(أحَدٌ) اسمها مؤخرًا، أي: ولم يكنْ أحدٌ كفوًا له. وهذا هو مذهب أكثر النحويين، كما صرح النحاس[3]، وهو ما

([1]) سورة الإخلاص، الآية4.

([2]) الكتاب1/55-56. ويُنظر: المفصل في صنعة الإعراب356، والدر المصون11/153.

([3]) يُنظر: إعراب القرآن5/196.

ذهب إليه المبرد[1]، وابن السراج[2]، أبو علي الفارسي[3]، وجعله الفارسي كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4].

وقد تقدّم هنا الظرف(شبه الجملة) على الاسم؛ لعلة معنوية وهي الاهتمام به، كما ذكر الزمخشري، إذ قال: «الكلام العربي الفصيح أن يُؤخَّرَ الظرف الذي هو لغْوٌ غير مستقر، ولا يُقدم، وقد نصَّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مُقدمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلتُ: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء، وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه»[5].

ورُوي أنّ أبا العبّاس المبرِّدَ رَدَّ على سيبويهِ بهذه الآيةِ، من حيثُ إنّه يزعمُ أنه إذا تَقَدَّم الظرفُ كان هو الخبرَ، وهنا لم يَجْعَلْهُ خبرًا مع تقدُّمِه.

وقدْ رُدَّ على المبردِ بوجهَيْن:

أحدُهما: أنَّ سيبويهِ لم يُحَتِّمْ ذلك بل جَوَّزه.

والثاني: عدمُ التسليمِ بأنّ الظرفَ(له) ليس بخبرٍ، بلْ هو خبرٌ، ونصبُ (كُفُؤًا) على الحال من النكرة، وهي(أحد)، فلما تقدم نعتها عليها نُصِبَ على الحال، فيكون (له) خبرًا متقدمًا، كما ذهب سيبويه[6].

وقد أجاز الوجهين السابقين في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ الفراءُ[7]، والنحّاسُ[8]، ومكي القيسي[9]، وأبو البركات الأنباري[10]، وأبو البقاء العكبري[11].

([1]) يُنظر: المقتضب4/90.

([2]) الأصول في النحو1/95.

([3]) يُنظر: الحجة للقراء السبعة6/462.

([4]) سورة الروم، الآية47.

([5]) الكشاف4/818-819.

([6]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس2/296، 5/196، ومشكل إعراب القرآن2/854، والدر المصون11/ 152.

([7]) ينظر: معاني القرآن3/299.

([8]) ينظر: إعراب القرآن5/196.

([9]) ينظر: مشكل إعراب القرآن2/854.

([10]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن2/547.

([11]) ينظر: التبيان2/1309.

ويؤيد التوجيه الثاني أنه إذا دخلت (كان) على نكرة وظرف أو جار ومجرور كانت النكرة اسمها، والظرف هو الخبر، قال الفراء: «وإذا قرنت بالنكرة في (كان) صفة، فقلت: إن كان بينهم شرٌّ فلا تقربْهُمْ، رفعت، وإن بدأتَ بالشرِّ، وأخرت الصفة كان الوجه الرفع، فقلت: إنْ كانَ شرٌّ بينهم فلا تقربْهم، ويجوز النصب»[1].

فالفراء قد أجاز في نصّه هذا، أن يكون (شر) هو اسم كان مؤخر، والظرف (بينهم) في محل نصب خبر(كان) مقدم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾، وأجاز أيضًا في المثال وجهًا آخر، وهو أن تكون النكرة (شر) هي الخبر المنصوب، ويضمر في(كانَ) اسمًا لها، ويكون الظرف متعلقًا بحالٍ؛ لأنَّ نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال.

وقد مثّل الفراءُ على الوجهين السابقين بقول: لَمْ يكن لعبد اللهِ نظيرٌ أحَدٌ، ولم يكن لعبد الله نظيرًا أحدٌ [2]، ولكنّه لم يذكر علّة نصب (نظيرًا) في المثال، إذ قال: «وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في كان وأخواتها، فتقول: لم يكن لعبد اللَّه أحد نظيرٌ، فإذا قدمت (النظير) نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: لم يكن لعبد الله نظيرًا أحد؛ وذلك أنه إذا كان بعدها فقد اتبع الاسم فِي رفعه، فإذا تقدم فلم يكن قبله شيء يتبعه رجع إلى فعل كان، فنصب»[3].

وكان النّحاس أوّلَ مَنْ صرّح من أصحاب معاني القرآن بأنّ نصب (كُفوًا) على الحالِ، إذ قال: «وفي نصب(كفُوًا) قولٌ آخر ما علمت أن أحدًا من النحويين ذكره، وهو أن يكون منصوبًا على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على الحال، كما تقول: جاءني مسرعًا رجلٌ»[4].

وتابع النحاسَ في جواز هذين الوجهين مكي القيسي[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، وأبو البقاء العكبري[7]، والمنتجب الهمذاني[8].

([1]) معاني القرآن1/363.

([2]) معاني القرآن3/299.

([3]) معاني القرآن3/299-300.

([4]) إعراب القرآن5/196.

([5]) ينظر: مشكل إعراب القرآن2/854.

([6]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن2/547.

([7]) ينظر: التبيان2/1309.

([8]) ينظر: الكتاب الفريد6/486.

أمَّا أبو الحسن الأخفش في(معاني القرآن)، فقد أخذ بالوجه الثاني، وهو أنّ (أَحَدٌ) اسم كان مؤخرًا، و(كُفُوًا) هو الخبر[1]، وأغفَل الوجه الأول.

وفي إعراب قوله تعالى:﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾[2] ذهب النحاس إلى أن«(فِئَةٌ) اسم (تكن)، والخبر(لَهُ)، ويجوز أن يكون (يَنْصرُونَهُ) الخبر. والوجه الأول عند سيبويه أولى؛ لأنه قد تقدّم له، وأبو العباس يخالفه، ويحتج بقول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾، وقد أجاز سيبويه الوجه الآخر، وأنشد:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِياً ... ما دامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا»[3]

وأجاز مكي القيسي الوجهين السابقين، وردّ على المبرد مخالفته لسيبويه، فقال: «(أحد) اسم كان، و(كفوا) خبر كان، و(له) مُلغى، وقيل: (لَهُ) الخبر، وهو قياس قول سيبويه؛ لأنَّه يقبح عنده الغاء الظرف إذا تقدم، وخالفه المبرد، فأجازه على غير قبح واستشهد بالآية، ولا شاهد للمبرد في الآية؛ لأنَّه يمكن أن يكون (كفوًا) حالًا من (أحد) مقدمًا؛ لأنَّ نعت النكرة، إذا تقدم عليها نصب على الحال»[4].

وظاهر كلام أصحاب معاني القرآن وإعرابه أنهم أجازوا الوجهين موافقين لرأي سيبويه، علمًا أنه قد قُرئ في الشواذ:(وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ كُفُوًا)[5] بتقديم الاسم وتأخير الخبر على الأصل، من غير الجار والمجرور(له)، وهي قراءة الجفاة من الأعراب كما ذكر سبويه[6].

وأمّا أبو حيان الأندلسي– في توجيه هذه الآية– فقد تابع أبو الحسن الأخفش، فأخذ بالوجهِ الثاني، وهو أنّ (كُفؤًا) خبر(يكن) مُقدّمًا، و(أحَدٌ) اسمها مؤخرًا، وردَّ الوجه الآخر، وذلك في تعقُّبه لقول الزمخشري آنف الذكر، وإبطالِ سؤاله وجوابه، فقال: «وَهَذه الجملةُ لَيستْ مِنْ هذا البابِ، وَذلكَ أَنَّ قَوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ لَيس الجَارُّ وَالمجرُورُ فيه تَامًّا، إِنَّما هُوَ نَاقصٌ لا يَصلحُ أَنْ يَكونَ خبرًا لـ(كَانَ)، بَلْ هو مُتعلقٌ بـ(كفوًا) وَقُدِّمَ عَليه. فَالتَّقدِيرُ: وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ كُفُوًا لَهُ، أَيْ: مُكَافِئَهُ، فَهُوَ في مَعنى المَفعُولِ مُتَعَلِّقٌ بِـ(كُفُوًا)، وَتَقَدَّمَ عَلى(كُفُوًا) لِلاهتِمَامِ به، إِذْ فيه ضَمِيرُ البارِي تَعالى. وَتَوَسَّطَ الخَبَرُ، وإنْ

(1) ينظر: معاني القرآن2/589.
(2) سورة الكهف، الآية43.
(3) إعراب القرآن2/296.
(4) مشكل إعراب القرآن2/854.
(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية183.
(6) الكتاب1/56.

كان الأَصلُ التَّأَخُّرَ؛ لأَنَّ تَأَخُّرَ الاسمِ هو فَاصِلَةٌ، فحسُنَ ذلك. وَعَلى هَذَا الَّذِي قَرَّرْناه يبطُلُ إِعرَابُ مَكِّيٍّ وَغيره أَنَّ (لَهُ) الخبر، و(كُفُوًا) حَالٌ مِنْ (أحد)؛ لأَنَّه ظرفٌ نَاقصٌ لا يَصلحُ أَنْ يَكُونَ خبرًا، وبذلك يَبْطُلُ سُؤَالُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَجَوَابُهُ»[1].

المطلب الرابع

تقديم خبر كان عليها

أجاز النحاة تقديم خبر(كان) عليها، وقد مثَّل سيبويه بأمثلة تدل على جواز هذا التقديم قياسًا على الفعل التام المتعدي، فقال: «وتقول: مَنْ كان أخاك؟، ومَنْ كان أخوك؟، كما تقول: من ضربَ أباك، إذا جعلت (مَنْ) الفاعل، و(من ضرب أبوك؟) إذا جعلت الأب الفاعل، وكذلك: (أيُّهم كان أخاك)، و(أيَّهم كان أخوك)»[2].

وهذا الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، من حيث تقديم أخبارها عليها، قسمان: قسمٌ لا يجوز تقديم خبره عليه، وهو (مادام) و(ما زال) وأخواتها ما دامت منفية بـ(ما) أو بـ(لا) في جواب القسم. وقسمٌ يجوز تقديم خبره عليه، وهو ما بقي من الأفعال، مالم يعرض له عارض يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه، وهي العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه[3].

وقد تحدث ابن هشام عن أحوال الخبر مع هذه الأفعال، وأجاز تقديم خبر (كان) عليها، واستدل على ذلك بجواز تقديم معمول الخبر على (كان)، حيث قال: «والتقدم على الفعل واسمه، كقولك: (عالمًا كانَ زيدٌ)، والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[4]، فإياكم: مفعول يعبدون، وقد تقدم على كان، وتَقَدُّم المعمول يُؤذِنُ بجواز تقدم العامل»[5].

وقد أشار من أصحاب معاني القرآن وإعرابه، إلى جواز تقديم خبر(كان) عليها، النحاس[6]، ومكي القيسي[7]، وأبو البركات الأنباري[8].

([1]) البحر المحيط572/10-573.

([2]) الكتاب50/1.

([3]) يُنظر: المقرب95/1.

([4]) سورة سبأ، الآية 40.

([5]) شرح قطر الندى وبل الصدى133.

([6]) ينظر: إعراب القرآن163/2.

([7]) ينظر: مشكل إعراب القرآن356/1.

([8]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن9/2.

وأبو البقاء العكبري[1]، والمنتجبُ الهمذاني[2]، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[3]، في قراءةِ مَن نصب (وباطلًا)[4]، ففيها دلالةٌ على جواز تقديم خبر(كان) عليها؛ لتقدُّمِ معمول الخبر؛ لأنّ (ما) زائدة للتأكيد، و(باطلًا) منصوب بـ(يعملون) مُقدَّمًا عليهِ، وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل.

وهذا مذهب ابن جني، إذ قال عن قراءة النصب (وباطلًا): إنّ «في هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها؛ كقولك: قائمًا كان زيد، وواقفًا كان جعفر. ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، و(باطلًا) منصوب بـ(يعملون)، والموضع إذن لـ(يعملون) لوقوع معموله متقدمًا عليه؛ فكانه قال: ويعملون باطلًا كانوا»[5]. وتابعه في مذهبه وكلامه هذا المنتجبُ الهمذاني[6].

وفي قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[7]، ذكر أبو البقاء العكبري أن«(إِيَّاكُمْ) في موضع نصب معمول بـ(يَعْبُدُونَ)، و(يَعْبُدُونَ) خبر (كان)، وفيه دلالة على جواز تقديم خبر (كان) عليها؛ لأن معمول الخبر بمنزلته»[8]، بحيث يجوز وقوع العامل على ما قدمناه.

أمَّا الفراء فقال: «ومن قال: إذا كان غدوةً فأتنا، لم يجز له أنْ يقول: إذا غدوةً كان فأتنا، كذلك الاسمُ المجهولُ لا يتقدَّمُهُ منصوبه»[9].

يتضح من نص الفراء أنه يمنع تقديم خبر كان عليها، إذا كان اسمها ضميرًا مجهولًا، فلا يجوز أن تقول: إذا غدوةً كان فأتنا، ويُفهم من منعه لتقديم خبر (كان) عليها، إذا كان اسمها ضميرًا، أنَّه يجوز فيما عدا ذلك تقديم الخبر على (كان)، وهو لم يتعرض لقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾، ولا لقوله تعالى:﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، التي أجاز فيهما المعربون تقديمَ معمول الخبر على (كان).

---

(1) ينظر: التبيان691/2.

(2) ينظر: الكتاب الفريد448/3.

(3) سورة هود، الآية16.

(4) وهي قراءة أُبيٍّ وعبد الله بن مسعود. ينظر: المحتسب320/1، وإعراب القرآن للنحاس163/1، وشواذ القراءات للكرماني233.

(5) المحتسب321/1.

(6) الكتاب الفريد448/3.

(7) سورة سبأ، الآية 40.

(8) التبيان1070/2.

(9) معاني القرآن363/1.

المطلب الخامس

تقديم خبر ليس عليها أو على اسمها

(ليس) فعل من الأفعال الناسخة التي لا تتصرف، وهي تدخل على المبتدأ فترفعه اسمًا لها، وعلى الخبر فتنصبه خبرًا لها، كقولك: ليس زيدٌ قائمًا.

فالأصل في رتبة (ليس) واسمها وخبرها، أنها كرتبة الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، بمعنى وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلَّا أنَّ هناك مواضع تتغيَّر فيها الرتبة بين التقديم والتأخير.

والنحاة على خلاف في جواز تقديم خبرها عليها، مع جواز تقديمه على اسمها[1]، ويمكن تناول ذلك كما يأتي:

أ- تقديم خبر(ليس) عليها:

تقديم خبر (ليس) عليها من المسائل الخلافية بين النحاة، قلما تجد كتابًا يتصل بالدراسة النحوية لا يذكر هذا الخلاف، فذهب جمهور الكوفيين[2]، إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، فلا يجوز عندهم: قائمًا ليس زيدٌ. وإليه ذهب أبو العباس المبرد[3]، وابن السراج[4]، وابن بابشاذ[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، وابن مالك[7] وذهب متقدِّمُو البصريين[8]، إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، وعليه أبو الحسن الأخفش[9]، والسيرافي[10]، والفارسي[11]،

([1]) تُنظر هذه المسألة في: الأصول في النحو1/190، والإنصاف في مسائل الخلاف1/130-133، وأسرار العربية117-118، والتبيين عن مذاهب النحويين1/317، وشرح المفصل لابن يعيش4/369-370، وشرح التسهيل1/351، وشرح الكافية الشافية1/397.

([2]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف1/130-133، وأسرار العربية117-118، والتبيين عن مذاهب النحويين1/317، وشرح التسهيل1/351، وشرح الكافية الشافية1/397.

([3]) ينظر: المقتضب4/90.

([4]) ينظر: الأصول في النحو1/190.

([5]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة2/355.

([6]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف1/130-133، وأسرار العربية117-118.

([7]) ينظر: التسهيل54، وشرح التسهيل1/351، وشرح الكافية الشافية1/397.

([8]) ينظر: الإيضاح العضدي101، والإنصاف في مسائل الخلاف1/130-133، وأسرار العربية117-118، والتبيين عن مذاهب النحويين1/317، ، وشرح المفصل لابن يعيش4/369-370، وشرح التسهيل1/351، وشرح الكافية الشافية1/397.

([9]) ينظر: المسائل الحلبيات280، والخصائص1/189، ولم أقف على هذا في معاني القرآن له، ولعله في بعض كتبه المفقودة.

([10]) ينظر: شرح كتاب سيبويه1/413.

([11]) ينظر: الإيضاح العضدي101، والمسائل الحلبيات280.

وابن جني[1]، وتابعهم الزمخشري[2]، وابن عصفور[3]، وابن الحاجب[4]، ويُعزَى هذا إلى الفراء[5] من الكوفيين.

ومرد ذلك عند الكوفيين إلى كون الفعل (كان) متصرفًا، و(ليس) غير متصرف، فوجب ألا يجرى مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب ألا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف[6].

وأمَّا البصريون الذين يقولون بتقديم خبر (ليس) عليها، فيستدلون بقوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[7]، ووجه الاستدلال في هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس عليها، وهو قوله: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ المتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر ليس عليها، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلَّا حيث يقع العامل[8].

ويؤكد أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) هذا الرأي، ويذهب إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها؛ لأنَّها فعل فأخذت شبهًا من (كان)؛ لأنَّها فعل كما أنها فعل، وشبهًا من (ما)، و(كان) فعل، و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، فـ(ما) لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنَّها حرف، و(ليس) يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنَّها فعل[9].

وقد تطرق بعض أصحاب معاني القرآن وإعرابه إلى هذا التقديم في قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[10]، وتابعُوا جمهُور البصريين في جواز تقديم خبر ليس عليها، ومنهم الزجاج، إذ أشار إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، حيث تقدم معمول الخبر، وهو الظرف(يوم)، وفي تقديم معمول

([1]) ينظر: اللمع37.

([2]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب355.

([3]) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور1/388-389.

([4]) ينظر: الكافية في النحو48.

([5]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش4/370، وارتشاف الضرب3/1172، ولم أقف على هذا في معاني القرآن له.

([6]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف1/130.

([7]) سورة هود، الآية8.

([8]) ينظر: البيان في شرح اللمع143، والمقتصد في شرح الإيضاح1/407، والإنصاف في مسائل الخلاف1/130-132.

([9]) ينظر: الإنصاف في مسائل الحلاف1/130.

([10]) سورة هود، الآية8.

الخبر، دليل على جواز تقديم الخبر، إذ المعمول تابعٌ للعامل، فلا يقع إلَّا حيث يقع العامل[1]، ومثله ذهب أبو البقاء العكبري[2]، والمنتجب الهمذاني[3].

وأمَّا الآخرونَ من أصحابِ معاني القرآن وإعرابه فلَمْ يَتطرّقوا إلى توجيه هذه الآية.

والراجحُ في تقديم خبر (ليس) عليها، هو رأيُ الكوفيين القائلين بمنع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو ما رجّحه أبو البركات الأنباري، وأبو حيان الأندلسي وغيرهما؛ لأنّ الحجج التي أوردوها عقليـــة، وقـــد أثبتوا من خلالها صحة مذهبهم، ويترجح مذهبهم لسببين:

الأول: عدم السماع، فلا يوجد شاهد صريح تقدم فيه خبر (ليس) عليها، يقول أبو حيـــان: «وقـــد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليـــه ظـــاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ[4]»[5].

وقال ابن عقيل: « ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها»[6].

الثاني: أن ظاهر السماع الذي ورد إنما هو في الظرف، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فـــي غيرها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع[7].

ويتبين ممّا سبق أن القائلين بالجواز في هذا قد اعتمدوا على القياس، كما هو واضح من أدلتهم، ثم إنّ السماع الذي استشهدوا به إنما هو في معمول الخبر، وليس في الخبر، وقد دخله التأويل والاحتمـــال، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

([1]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه40/3.

([2]) ينظر: التبيان690/2، واللباب في علل البناء والإعراب168/1-169، والتبيين عن مذاهب النحويين317/1.

([3]) ينظر: الكتاب الفريد443/3.

([4]) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل180/4، والبحر المحيط127/6، والدر المصون292/6.

([5]) البحر المحيط127/6.

([6]) شرح ابن عقيل278/1.

([7]) ينظر: البحر المحيط127/6.

ب- تقديم خبر(ليسَ) على اسمها:

الأصل أن يلي الأفعال الناسخة الاسم ثم الخبر، ولكن قد يتقدم الخبر على الاسم ويلي الفعل الناسخ مباشرة، وقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، نحو:(ليس منطلقًا زيدٌ)[1]، ويؤيدُ مذهبهم السّماعُ، ومن ذلك قول السموْأل بن عادياء(شاعر جاهلي):

سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عَنّا ... وعَنْهُمْ فليْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ[2]

وقول عُروة بن الورد(شاعر جاهلي):

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... وَلَيْسَ عَلَيْنَا في الخطوبِ معوّلُ[3]

وقول أبي دهبل الجُمحي(شاعر أموي):

أَلَيسَ عَظيمًا أَن نَكونَ بِبَلدَةٍ ... كِلانا بِها ثاوٍ وَلا نَتَكَلَّمُ[4]

وقول يزيد بن الطّثْرِيّةِ(شاعر أموي):

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةٌ إِنْ نَظَرْتُهَا ... إِلَيْكِ وَكُلاَّ لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ [5]

وخالف الجُمهورَ ابنُ دستويه؛ إذ ذَهَبَ إِلَى منْعِ تقديمِ خبر ليسَ على اسمِها، وشبّهها في ذلك بـــ(ما)[6].

وممّا وافق مذهب الجمهور ههنا في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[7]، على قراءة نصب(البِرَّ)، وهي قراءة الكوفيين، وحمزة وحفص عن عاصم[8]، على أنه خبر(ليس) مقدم، و(أنْ تولوا) في تأويل مصدر في محل رفع اسم (ليس) مؤخر.

([1]) ينظر: المقتضب194/4، والمسائل الحلبيات280، والمقتصد408/1-409.

([2]) البيت للسموأل بن عادياء الغساني، في ديوانه92، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك349/1، وشرح الألفية لابن الناظم96، والمساعد261/1.

([3]) البيت لعروة بن الورد في شرح ديوانه لابن السكيت206، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي1169/2، برواية: ... في الحُقُوق معوّلُ، وهو بلا نسبة في البحر المحيط313/2، وتخليص الشواهد لابن هشام237.

([4]) البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه113، والتذكرة الحمدونية150/6.

([5]) البيت ليزيد بن الطثرية ضمن قصيدة له، في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي1341/2.

([6]) يُنظر: التذييل والتكميل170/4، والبحر المحيط131/2.

([7]) سورة البقرة، الآية177.

([8]) المصادر السابقة نفسها.

وأمّا أصحاب معاني القرآن وإعرابه فقد تطرّقُوا إلى تقديم خبر ليس على اسمِها في هذه القراءة المُتواترة، ورَجّحَها بعضُهم؛ لأنَّ المصدر المؤول المكون من (أنْ) وصلتها أعرف من المحلى بالألف واللام؛ لأنَّه يشبه الضمير من حيث إنه لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به، والأعرف ينبغي أنْ يُجعلَ الاسمَ، وغير الأعرف يكون الخبرَ[1].

كما أشارُوا إلى القراءاتِ الأخرى في الآية، ووجّهوا كلّ قراءَةٍ، ومنهم **الفراء**، إذ قال: «إن شئت رفعت (البِرَّ)، وجعلت(أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع نصب، وإن شئت نصبته، وجعلت (أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع رفع، كما قال:﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ ﴾[2]، في كثير من القرآن. وفي إحدى القراءتين(لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ)، فلذلك اخترنا الرفع فِي(الْبِرُّ)، والمعنى في قوله: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)، أي: ليس البرُ كُلُهُ في توَجُّهِكم إلى الصلاة واختلاف القبلتين، (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)، ثُمَّ وصف ما وصف إلى آخر الآية، وهي من صفات الأنبياء لا لغيرهم»[3].

وتابعه **الزجاج** في جواز الوجهين، فقال: «لك في (البرِّ) وجهان: لك أن تقرأ (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا)، و(لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا)، فمن نصب جعل (أنْ) مع صلتها الاسم، فيكون المعنى: ليس توليتُكُم وجُوهَكُم البرَّ كلَّه، ومن رفع البر، فالمعنى: ليس البَرُّ كلُّهُ توليتكم، فيكون (البر) اسم ليس، وتكون (أَنْ تُوَلُّوا) الخبر»[4].

وكذا **النحاس**، إذ قال: «(البِرُّ) اسم ليس، والخبر (أَنْ تُوَلُّوا)، وقرأ الكوفيون: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا) جعلوا (أنْ) في موضع رفع، والأول بغير تقديم ولا تأخير، وفي قراءة أُبيّ وابن مسعود: (ليس البرّ بأن تولّوا)، فلا يجوز في البرّ هاهنا إلّا الرفع»[5]، وتابَعهُم مكي القيسي؛ فوجّه المفهوم النحوي في القراءاتين، وحسّنَهما، فقال: «ووجْهُ القراءةِ بالنصب أنَّ (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيَّهما شئت الاسم والآخر الخبر، فلما وقع بعد ليس (البر)، وهو معرفةٌ، و(أنْ تولوا) معرفة؛ لأنَّه مصدر بمعنى التولية، جعل (البرَّ) الخبر، فنصبه، وجعل(أن تولوا) الاسم، فقدَّر رفعه، وكان المصدر أولى بأن يكون اسمًا؛ لأنَّه لا يتنكر، و(البر) قد يتنكر، فـ(أنْ) والفعل أقوى في التعريف ... ووجهُ

([1]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن1/138-139، والبحر المحيط2/131، والدر المصون2/244.

([2]) سورة الحشر، الآية17.

([3]) معاني القرآن1/103-104.

([4]) معاني القرآن وإعرابه1/246.

([5]) إعراب القرآن1/90-91.

القراءة بالرفع أنَّ اسم (ليس) كالفاعل، ورتبةُ الفاعل أن يلي الفعلَ، فلما ولي (البر) الفعل (ليس) رُفع، ولو نُصِبَ البر لوجب أن يكون الكلام غيرَ رتبته، وأنْ ينوى بـ(البر) التأخير، فيكون الكلام على رتبته، التي أتت به التلاوة، أولى مِن أن يحدُث فيه ما يُحتاج معه إلى التقديم والتأخير. ويُقوِّي رفعه رفع (البر) الثاني، الذي معه الباء إجماعًا في قوله: (وليس البر بأن تأتوا)، ولا يجوز فيه إلا رفع (البر)، فحملُ الأول على الثاني أولى من مخالفاته له، ويقوي رفع (البر) أيضًا أن في مصحف ابن مسعود: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا)، بزيادة الباء، وهذا لا يكون معه إلا رفع (البر)، وهو الاختيار؛ لإجماع القرَّاء عليه؛ ولأنه رتبة الكلام، وبه قرأ الحسن والأعرج، والنصب قوي في (البر) من باب التعريف، فالقراءتان حسنتان»[1].

وتابعهم في هذا أبو البركات الأنباري[2]، وأبو البقاء العكبري[3]، والمنتجب الهمذاني[4]، وأبو حيان الأندلسي[5].

ويظهرُ ممّا سبق أنّ أصحاب معاني القرآن وإعرابه، قد تابعوا جمهور النحاة في جواز تقديم خبر(ليس) على اسمها، وهذا هو الرأي الراجحُ في المسألةِ، وأمّا من منع ذلك، فمذهبه مردودٌ، ومحجوجٌ بالسماع الثابتِ في القراءة المتواترة في هذه الآية، وفي كلام العرب كما في بيت السمَوْأل، وبيت عُروة بن الوردِ، وغيرهما، ممّا سبق ذكره في بداية المسألة.

المطلب السادس

تقديم خبر (ما زال) على اسمها

لا خلاف بين النحاة في جواز تقديم خبر (ما زال) على اسمها، وقد أشار إلى ذلك الزجاج، في إعراب قوله تعالى:﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا ﴾[6]، إذ قال: «يجوز أن تكون(تلك) في موضع رفع اسم (زَالتْ)، و(دعواهم) في موضع نصب خبر زالت، وجائز أن يكون(دعواهم) الاسم في موضع رفع، و(تلك) في موضع نصب على الخبر، ولا اختلاف بين النحويين في الوجْهَيْن»[7].

([1]) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات1/280-281.

([2]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن1/138-139.

([3]) ينظر: التبيان1/143.

([4]) ينظر: الكتاب الفريد1/ 436.

([5]) ينظر: البحر المحيط 2/131.

([6]) سورة الأنبياء، الآية15.

([7]) معاني القرآن وإعرابه3/386.

وتَبِعَهُ في توجيه هذه الآية على تقديم خبر(ما زال) على اسمها، **النحاسُ**[1]، إذ قال: «(تلك) في موضع رفع، إنْ جعلت (دعواهُمْ) خبرًا، وفي موضع نصبٍ إنْ جعلتَ (دعواهُم) الاسم».

وتابعه في هذا أيضًا الحوفي[2]، والزمخشري[3] ، وأبو البقاء العكبري[4]، والمنتجب الهمذاني[5].

ولكن الملاحظ في هذه الآية: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ أن الإعراب غير ظاهر في الاسم والخبر مع احتمال وقوع اللبسِ، ولذا منع نحاة الأندلس المتأخرون غير ابن الحاج، تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها، إذا لمْ يظهر الإعراب في الاسم والخبر، ووقع اللبس قياسًا على منع مثل ذلك في الفاعل والمفعول، قال أبو حيّان: وأما أصحابنا المتأخرونَ، فعلى أنّ اسم كان وخبرها مشبه بالفاعل والمفعول، فكما لا يجوز في الفاعل والمفعول التقدم والتأخر إذا أُلْبِسَ؛ لعدم ظهور الإعراب لا يجوز في باب كان، ولم يُنازِعْ فيه أحدٌ إلا أبو العباس أحمد بن الحاج من نُبَهاءِ تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين [6] . ووافق أبو حيان في توجيه هذه الآية مَا قرره أصحابه من نحاة الأندلس المتأخرين، فقال: « فَعَلَى مَا قَرَّرَهُ جُمْهُورُ الأَصْحَابِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ (تِلْكَ) اسْمَ (زالَتْ)، و(دَعْواهُمْ) الخبر» [7] .

ووافق القاضي شهاب الدين الخفاجي مذهب ابن الحاج الأندلسي ههنا في جواز تقديم خبر ما زال على الاسم، لعدم اللبْسِ، وأشار إلى رأي الفاضل البهلوان في ذلك، فقال: «قلتُ: ما ذكره ابنُ الحاج في كتاب(المدخل) أنه ليس فيه التباس، وأنه من عدم الفرق بين الالتباس، وهو أن يفهم منه خلاف المراد والإجمال، وهو أن لا يتعين فيه أحد الجانبين ولأجل هذا جوّزه، وما ذكره محَلُّ كلام وتدبر. وفي حواشي الفاضل البهلوان أن هذا في الفاعل والمفعول وفي المبتدأ والخبر إذا انتفى الإعراب والقرينة مسلم مصرّحٌ به، وأما في باب كان وأخواتها، فغير مُسلَّمٍ»[8] .

والظاهر أنّهُ لا فرقَ في منع التقديم والتأخير، إذا لم يظهر الإعراب، ولم توجد قرينة معنوية تُميِّزُ بين العنصرين، سواء في باب كان وأخواتها، أو في غيره، وإنْ سُلِّمَ عدمُ التصريح بذلك لاشتراك ما

([1]) ينظر: إعراب القرآن47/3.

([2]) ينظر: البحر المحيط414/7.

([3]) الكشاف106/3.

([4]) ينظر: التبيان913/2.

([5]) ينظر: الكتلب الفريد477/4.

([6]) يُنظر: البحر المحيط414/7.

([7]) المصدر نفسه.

([8]) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي344/6.

ذكروه علةً للمنع، ثُمّ إنّ ذلكَ إلى الالتباس أقربُ منه إلى الإجمالِ، لا سيما في الآية الكريمة. وهذا الأقرب والأصوب، وهو ما قرره الشيخ الألوسي[1].

المبحث الثاني

التقديم والتأخير في بابي (مَا) الحجازية، و(إنّ) وأخواتها

المطلب الأول: تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها:

(ما) الحجازية من الحروف العاملة عمل (ليس)؛ فتختص بالدخول على الجملة الاسمية، فترفع الأول اسمًا لها، وتنصب الثاني خبرًا لها، ولكن بشروط معروفة مذكورة في كتب النحو[2]، وعلى لغة أهل الحجاز نزل القرآن الكريم، ومنه في قوله تعالى:﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3]، وأما بنو تميم، فيجعلونها لمُجّرد النفي، فلا يعملونها؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وإذا قدَّم الخبر على الاسم بطل عمل (ما) الحجازية.

وقد جاء الحديث عن مذهب أهل الحجاز ومذهب بني تميم في (ما) النافية الداخلة على جملة اسمية، في كتب معاني القرآن وإعرابه عند الفراء[4]، والأخفش[5]، والزجاج[6]، والنحاس[7]، وأبي البركات الأنباري[8]، وأبي البقاء العكبري[9]، وذلك عند توجيه الآيتين:﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[10]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[11]، على أن نصب (بشرًا)، و(الأمّهات) على إعمال(ما) عمل (ليس) على لغة الحجاز باعتبارها الأصل، ويقابلها لغة بني تميم الذين لا يعملون(ما)، وعلى لغتهم جاءت قراءة: (ما هذا بشرٌ) بالرفع.

([1]) تفسير الألوسي17/9.

([2]) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور591/1-595، وشرح التسهيل369/1-374، وشرح الكافية الشافية430/1-431، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك265/1.

([3]) سورة يوسف، الآية31.

([4]) ينظر: معاني القرآن42/2-44، 139/3.

([5]) ينظر: معاني القرآن140/1.

([6]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه107/3-108، 134/5.

([7]) ينظر: إعراب القرآن201/2، 248/4.

([8]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن426/2.

([9]) ينظر: التبيان1212/2.

([10]) سورة يوسف، الآية31.

([11]) سورة المجادلة، الآية2.

وذهب جمهور النحاة إلى منع تقديم خبر(ما) الحجازية على اسمها، ومنهم سيبويه، إذ قال: «فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدَّما مثلَهُ مُؤَخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوكَ عبدَ الله، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوكَ، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته، فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل، كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوَّتَهُ، فكذلك(ما). وتقول: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان. ومثله قوله عزّ وجل:﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[1]، لم تَقْوَ ما حيثُ نقضْتَ معنى ليس، كما لو تَقْوَ حين قدَّمتَ الخبرَ،... فلم تَقْوَ ما في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر. وزعموا أنَّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

وهذا لا يَكادُ يُعْرَفُ»[3].

ويتضحُ من نصِّ سيبويه أنّه يمنع تقديم خبر(ما) الحجازية على اسمها، وعلى رأي من يُجيزُ ذلك أورد روايةَ (ما مِثلَهُمْ بَشَرُ) في بيت الفرزدق، واستبعدَ سيبويه هذه الرواية بقوله: وهذا لا يَكاد يُعْرَفُ.

فالنحاة يمنعُون تقديم خبر(ما) الحجازية على اسمها، وأمّا بيت الفرزدق على رواية نصب(مثلَهم) خبرًا مقدَّمًا على اسم (ما) الحجازية، فهو شاذٌ في الاستعمال، وفي القياس؛ فأمَّا شذوذه في الاستعمال فإنَّ لغة الحجاز لا تقدِّم خبر (ما) على اسمها، ولغة تميم لا تنصب الخبر مطلقًا مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا، وأمَّا شذوذه في القياس؛ فلأنَّه لا يجوز إعمال (ما) الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها، ولذا يُعَدُّ هذا البيت شاذًا، ولا يقاس عليه، قال ابن ولَّاد: «فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه، وإلَّا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة»[4].

وقد صرح الفراء بإهمال (ما) الحجازية، إذا تقدم الخبرُ على الاسمِ، إذ قال: «...وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامعٌ هذا، وما قائمٌ أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيح أنْ تقول: ما بقائم أخوكَ؛ لأنَّها إنما تقعُ في المنفيّ إذا سَبَق الاسم، فلمَّا لم يمكن

([1]) سورة يس، الآية15.

([2]) البيت للفرزدق في ديوانه167، وشرح أبيات سيبويه للنحاس77، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي1/234-236. وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز؛ أي أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان واليا عليهم.

([3]) الكتاب1/59-60.

([4]) الانتصار لسيبويه على المبرد55.

في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء، وحَسُنَ ذلك في (لَيْسَ) أن تقول: لَيْسَ بقائم أخــوكَ؛ لأنَّ (لَــيْسَ) فعل يقبل المضمر، كقولك: لسْتُ ولسْنَا، ولم يُمكن ذلك في (ما)»[1].

فالفرَّاءُ يرى ههنا وجوب تأخير خبر(ما) العاملة عمل (ليس)، أمَّا إذا تقدم الخبر على الاسم بطــلَ عمل(ما)، ورُفِع الاسم والخبر على أنهما مبتدأ وخبر، وقد علل الفراء لامتناع تقديم خبر (ما)، بأنــه لا يصحُّ دخول الباء على الخبر المتقدم بعد(ما)، فلا نقول: ما بقائم أخوك، وإنما يحسن هــذا بعــد(ليس)، فنقول: ليس بقائم أخوك. وهذا الرأي الذي ذكره الفراء هو مذهب الجمهور[2]، وهو أنه إذا تقدم خبر(ما) الحجازية على اسمها، أُلغيَ عمل(ما)، وعلّل النُّحاة أيضًا لامتناع تقديم خبر(ما) الحجازية بأنهــا ليســت بفعلٍ؛ فهي مشبهة في العمل بــ(ليس) إلا أنها لم تقوَ قوَّتها، ومن ثَمّ لم تتصرف تصرفها، ولم يجز فيهــا ما جاز في (ليس) من تقديم خبرها على اسمها؛ إذ إنَّ (ما) حرف ضعيف في العمل[3].

وأشار النحاس في الآية الكريمة: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ، إلى أنّ (ما) شبّهت «بليس عند الخليل وسيبويه إذا كان الكلام مرتّبًا»[4]. يُفهم من كلامه أنه لا يجوز تقديم خبر (ما) المشبهة بــ(ليس) على اسمها.

ومجمل كلام النحاة في تقديم خبر (ما) على اسمها ينحصر في ثلاثة مذاهب، هي[5]:

المذهب الأول: مذهب الجمهور منع تقديم خبر (ما) على اسمها مطلقًا، سواء أكان الخبر مفــردًا، نحو: (ما قائم زيد)، أم كان الخبر ظرفًا، نحو: (ما عندك زيد)، أم جار ومجرور، نحو: (ما فــي الــدار زيد).

وهذا ما عليه أصحاب معاني القرآن وإعرابه، كما بيّنّا سابقًا.

والمذهب الثــاني: يرى أنّ تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقًا، وقد نُقل هذا الرأي عــن الفــرَّاء[6] في(الهمع) بعد ذكر شرط تأخير الخبر: «وَجوز الفراء نَصبه مُطلقًا، نحو: مَا قَائمًا زيدٌ» [7].

والمذهب الثالث: وهو يقومُ على التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجــرورًا، فــلا يبطل العمل، وبينَ إذا لم يكن الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيبطل العمل، ووجــه هــذا أن الظــرف

([1]) معاني القرآن43/2.

([2]) ينظر: أوضح المسالك270/1، وشرح ابن عقيل304/1، وهمع الهوامع450/1.

([3]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف134/1.

([4]) إعراب القرآن201/2.

([5]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش118/2-121، وارتشاف الضرب1197/3-1199، وهمع الهوامع450/1-451.

([6]) وهذا الرأي غير موجود في (معاني القرآن) للفراء .

([7]) همع الهوامع 450/1.

والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، والدليل على ذلك، قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1].

ويلاحظ أنّ ما نقله صاحب (الهمع) عن الفراء يُخالفُ ما أوردناه عنه نقلًا عن كتابه (معاني القرآن)، ولا غرو في ذلك، فقد يكون هناك وهمٌ في النقل، أو قد يكون له أكثر من رأي في المسألةِ الواحدة؛ لتغير مواقِفِهِ في كتبه كما هو شائع عند كثير من النحاة، وبذا قد يكون للفراء في هذه المسألة رأيان:

الأول: منع إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها. وهذا ما وقفنا عليه في كتابه (معاني القرآن).

والثاني: جواز إعمال (ما) مطلقا مع تقدم خبرها على اسمها. وهذا قد يكون في أحد كتبه المفقودة. والله أعلم.

المطلب الثاني

تقديم خبر(إنَّ) على اسمها

(إنَّ وأخواتها) من الحروف النّواسِخِ التي تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وقد عملت النصب والرفع تشبيهًا لها بالأفعال، وهي فرع عنها في العمل، فمعمولها يليها بالترتيب دون أن يتقدم الثاني على الأول، واغتفر تقدم الظرف وشبهه لتوسع العرب فيها[2].

ويذهبُ جُمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم خبر(إنَّ) وأخواتها على الاسم، إلَّا إذا كان الخبر شبه جملة: جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا، قال أبو العباس المبرد: «فأمَّا التقديم والتأخير، نحو: إنَّ منطلق زيدًا، فلا يجوز؛ لأنَّها حرف جامد ... ولكنْ إنْ كان الذي يليها ظرفًا فكان خبرًا، أو غير خبر، جاز، وذلك: إنَّ في الدَّار زيدًا، وإنَّ في الدَّار زيدًا قائم»[3].

والعلةُ في جواز تقديم الخبر (شبه الجملة) دون سواه هي أن شبه الجملة(الظرف، والجار والمجرور) يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره[4]، كما سبق في قول ابن مالك، ولأن الأفعال لا تخلو من الظروفِ، فهي موجودة في الكلام، وإنْ لم تذكر؛ لأنَّه لا يصح وقوع فعل إلَّا في زمان ومكان، فلما كان

([1]) سورة الحاقة، الآية47.

([2]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك12/2.

([3]) المقتضب109/4.

([4]) شرح التسهيل لابن مالك12/2.

معناها موجُودًا في الكلام، أجازوا تقديمها، والفصل بها بين (إنَّ) واسمها[1]ولعلَّ ما لحظه النحاةُ من كثرة ورود تقديم الخبر (شبه الجملة) مع الحرف الناسخ في شواهد اللغة دفعهم إلى استثنائه من قاعدة وجوب تأخيره، وهذا أمر واضح في أصولهم، فإذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كثر استعماله[2]؛ لأنَّ كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل، وكثيرًا ما يأتي خبر(إنّ) مقترنًا باللام، قال الزجاج: « لامُ (إنّ) حقّها أن تكون في الابتداء، فلمّا لم يجز أنْ تَلِيَ (إنَّ) جُعِلَت في الخَبر في مثل قولك: إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يَجُوزُ (إنَّ لَزَيْداً قائمٌ)، فإذا أمكن أنْ يكونَ ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: إنّ في ذلك لآية» [3] .

أيْ: إذا أمكن دخول اللام المزحلقة في اسم(إنّ)، كما إذا جاء الاسم متأخرًا عن الخبر شبه الجملة، وفي هذه الحالةِ يُعدُّ تقديم خبر(إنّ) شبه الجملة على اسمها المقترن باللام تقديمًا واجبًا؛ لاتصال الاسم بهذه اللام[4]، كما مثل الزجاج بـ(إنّ في ذلِكَ لآيَةً)، ونحو: (إنَّ في الدار لزيدًا)؛ إذ يجب تقديم الخبر (شبه الجملة) وتأخير الاسم (المقترن باللام)؛ لئلا تجتمع (إنَّ) و(اللام)، وقد كره العرب الجمع بينهما، «وإنّما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنّهما بمعنى واحد، وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد»[5] ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ ﴾[6]، وفي قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم ﴾[7]، وفي قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[8]، حيث ذكر الفراء[9]، والأخفش[10]، الزجاج[11]، والنحاس[12]، وأبو

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور439/1، والأشباه والنظائر77/2.
(2) ينظر: الخصائص124/1.
(3) معاني القرآن وإعرابه415/3.
(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب392/1، وشرح المفصل لابن يعيش536/4.
(5) شرح المفصل لابن يعيش533/4. وينظر: شرح ابن عقيل363/1.
(6) سورة البقرة، الآية74.
(7) سورة آل عمران، الآية78.
(8) سورة النساء، الآية72.
(9) ينظر: معاني القرآن275/1.
(10) ينظر: معاني القرآن261/1، 116.
(11) ينظر: معاني القرآن وإعرابه434/1-435، 75/2.
(12) ينظر: إعراب القرآن225/1، 61.

البركات الأنباري[1]، وأبو البقاء العكبري[2] في إعراب الآيات السابقة تقديم خبر إنَّ (الجار والمجرور)، وتأخير الاسم المقترن باللام، وسمَّوا هذه اللام الواقعة في خبر (إنَّ) اللام الابتدائية أو المزحلقة، أي: إنها زحلقت عن موضعها في الابتداء إلى الخبر، أمَّا إذا دخلت هذه اللام على الاسم المؤخر فجعلوها للتوكيد، قال **الفراء** في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾: «اللام التي في(مَنْ) دخلت لمكان (إنّ) كما تقول: إنّ فيها لأخاك»[3]، وهذه اللام في(مَنْ) للتوكيد، وأما التي في (لَيُبَطِّئَنَّ) فللقسم، كما هو عند **الأخفش**، إذ قال: «فاللام الأولى مفتوحة؛ لأنَّها للتوكيد، نحو: (إنَّ في الدّارِ لَزَيْدًا)، واللام الثانية للقسم كأنه قال: (وإنْ مِنْكُمْ مَنْ واللّهِ لَيُبَطِّئَنَّ)»[4].

وقال **الأخفش** أيضًا في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ ﴾، « فهذه اللاّم لام التوكيد، وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه (إنَّ)، إذا كان بينها وبين (إنَّ) حشو نحو هذا، وهو مثل: (إنَّ في الدارِ لَزَيْدًا)»[5].

وقد أشار **الزجاجُ والنحاسُ** إلى أنّ هذه اللام للتوكيد سواء دخلت على الاسم المؤخر أو الخبر، فعلى الأول قال **الزجاج** في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم ﴾: هذه اللام تؤكد الكلام زيادة على توكيد(إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) معناها توكيد الكلام... ولا تلي هذه اللام (إنَّ)، لا يجوز: (إن لزيدًا قائم) بإجماع النحويين كلهم وأهل اللغة[6]، وعلى دخولها على الخبر قال **النحاس** في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾[7]: خبر (إنَّ) هو (للذي)، وهذه لام التوكيد[8].

وقد بيّنَ **مكي القيسي** تقدمَ خبر إنّ (الجار والمجرور)، وتأخر الاسم (المقترن باللام)، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[9]، حيث قال: «(لَلهُدى) اسم (إنّ)، و(علينا) الخبر، ومثله:﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ

([1]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن1/97، 259.
([2]) ينظر: التبيان1/371.
([3]) معاني القرآن1/275.
([4]) معاني القرآن1/261.
([5]) معاني القرآن1/116.
([6]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه1/434-435.
([7]) سورة آل عمران، الآية96.
([8]) ينظر: إعراب القرآن1/171.
([9]) سورة الليل، الآية12.

﴿وَٱلْأُولَىٰ﴾[1]، ولام التأكيد تدخل على الابتداء، وعلى اسم (إنَّ) إذا تأخر...»[2] ويتضح ممّا سبقَ في أقوال أصحاب معاني القرآن وإعرابه، أن اللام دخلت بعد (إنَّ) زيادة في التوكيد سواء دخلت على الاسم المؤخر أو الخبرإذا جاء بعد الاسم. وقد اختلف النحويون في هذه اللام، والراجح عندهم أنها لام التوكيد[3] كما يتّضِحُ أنّ أصحاب معاني القرآن وإعرابه يرون ما يراه جمهور النحاة، في وجوب تأخير اسم (إنّ) إذا دخلت عليه اللام المزحلقة.

المطلب الثالث

تقديم معمول خبر(إنَّ) على الخبر، ودخول اللام عليه:

قد تدخُلُ لامُ الابتداءِ المُزحلقةُ على معمول خبر(إنَّ) جوازًا؛ لأنَّه من تتمّةِ الخبر، وذلك بثلاثة شروط[4]، هي: تقدّمُ المعمول على الخبر، وكونه غيرَ حال، وكونُ الخبرِ صالحًا للام، نحو: إنّ زيدًا لعَمْرًا ضاربٌ، ويجوز دخولها على الخبر المتأخر، في نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[5].

وأمّا دُخول اللام على خبر إنّ ومعموله معًا، ففيه تفصيلٌ: فإذا كان معمول خبر(إنّ) متأخرًا عن الخبر، ودخلت اللام الخبرَ، لم يجزْ عندئذٍ دخول اللام على المعمُول، نحو: إنّ زيدًا لَقائمٌ في الدار.

وأمّا إذا كان معمول خبرِ(إنّ) مقدَّمًا على الخبر، ففي دخول اللام عليه خلافٌ بين النحاة:

أحدها: الجواز مطلقًا، وإنْ دخلت اللام على الخبر أيضًا، وعليه ابن جني[6]، وابن مالك[7]، والرضي[8]، وأبو حيَّان الأندلسي[9]. واستدلّوا بالسّماع نظمًا ونثرًا، أمّا النّظمُ فقول الشاعر:

إنِّي لَعِنْدَ أذَى المولَى لَذُو حَنَقٍ ... يُخْشَى وحِلمِي إنْ أوذيتُ مُعتادُ[10]

([1]) سورة الليل، الآية13.

([2]) مشكل إعراب القرآن822/2.

([3]) ينظر: همع الهوامع507/1.

([4]) ينظر: شرح المفصل537/4، وشرح التسهيل لابن مالك25/2-32، وأوضح المسالك337/1، وشرح ابن عقيل370/1.

([5]) سورة العاديات، الآية11.

([6]) ينظر: سر صناعة الإعراب52/2.

([7]) يُنظر: شرح التسهيل31/2.

([8]) يُنظر: شرح الكافية للرضي359/4.

([9]) يُنظر: التذييل والتكميل122/5.

([10]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك31/2، والتذييل والتكميل73/2، وهمع الهوامع504/1. والشاهد قوله: (إني لعند أذى لذو حنق) حيث دخلت اللام على معمول الخبر المقدم(لعند)، وعلى الخبر نفسه(لذو حنق).

وأمّا النثرُ فبما حكاهُ الفرّاءُ أنّ أبَا الجرّاحِ سُمع يقولُ: إنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ[1]. وبما حكاه قطربٌ عن يونس: إنّ زيدًا لَبكَ لَواثِقٌ[2]. قال ابنُ مالك: «فَعُلِمَ أنّ هذا جائزٌ في الاختيار، غير مختصٍّ بالاضطرار»[3].

والثاني: الجوازُ إن لم تدخل هذه اللام على الخبر، والمنعُ إن دخلت على الخبر. وعليه المبرد[4]، واختاره السيرافي[5]، وابن عصفور[6]، والشيخ خالد الأزهري[7]، والسيوطي[8]؛ وذلكَ لأنَّ الحرفَ إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلَّا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مَعَ غَيره إلَّا فِي ضَرُورَةِ شعرٍ.

والثالث: المنْعُ مُطلقًا[9].

وأمّا موقف أصحاب معاني القرآن في هذه المسألة، فيتّضح فيما يأتي:

أجاز **الفراء** تقديم معمول خبر (إنَّ) على الخبر، ودخول لام الابتداء على هذا المعمول المتقدم، والخبر المتأخر، واستدلَّ على ذلك بالسماع، إذْ قال: «وإذا عجَّلت العربُ باللام في غير موضعِها أعادُوها إليه، كقولك: إنَّ زيدًا لإليكَ لَمُحْسن، كان موقع اللام فى (لَمحسِنٌ)، فلمّا أُدخلت فى (إليكَ) أُعيدت فى (لَمُحسِنٌ)، ومثله قول الشاعر:

ولَوْ أنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً ... لَبَعْدُ لَقَدْ لاقَيْتُ لا بُدَّ مَصْرَعَا[10]

أدخلها في(بَعْد)، وليس بموضعِها، ومثله قول أبى الجرّاح: إنِّي لبِحَمْدِ اللهِ لصالِحٌ»[11].

([1]) يُنظر: معاني القرآن للفراء30/2.

([2]) يُنظر: التذييل والتكميل122/5.

([3]) شرح التسهيل31/2.

([4]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي465/2-466.

([5]) المصدر نفسه.

([6]) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور432/1.

([7]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح313/1.

([8]) ينظر: همع الهوامع504/1.

([9]) ينظر: همع الهوامع504/1.

([10]) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب52/2. والشاهد فيه: دخول اللام على الخبر وعلى معمول الخبر المتقدم.

([11]) معاني القرآن30/2.

وتابعه **النحاس**، فقال: «ولو قلت: (إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لَجَالِسٌ)، جاز، فإن قلت: (إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ لَفِي الدَّارِ)، لم يجز؛ لأنَّ اللَّام إنَّما يؤتى بها توكيدًا لاسم (إِنَّ) وخبرها، وإذا جئت بهما لم يجز أنْ تأتي بها، وكذا إنْ قلت: (إِنَّ زَيْدًا لَجَالِسٌ لَفِي الدَّارِ)، لم يجز»[1].

وقال أيضًا في كتابه(عُمدة الكُتاب)«...فإن قلت: إنّ زيدًا لجالسٌ لفي لدار، لم يجز؛ لأنَّ اللام قد وقعت في موضعها، وكذا لو قلت: إني لصالحٌ لبحمد الله، لم يجز، فإن قلت: إني لبحمدِ الله لصالحٌ، كررت اللام؛ لأنَّ الثاني موضعها»[2].

وتابعهما في ذلك **مكي القيسي**، إذ قال: « وَلامُ التَّأْكِيد تدخُلُ على الابْتِدَاء، وعلَى اسم (انّ) اذا تَأَخّرَ، وعلَى خبر(إنّ)، إلَّا أَنْ يكون مَاضِيًا، أَو يكون ظرفًا يَلِي إنّ، وعلَى الظّرْف اذا وَقع موقع الخَبَر، وإنْ لم يكن خَبرًا، وَكَانَ الخَبَر بعده، نَحْو: لزيدٌ قَائم، وَإِنّ فِي الدَّار لزيدًا، وَإِنّ زيدًا لَقائمٌ، ولَيقومُ، ولَفي الدَّارِ، ولأبوه مُنطلقٌ، وَإِنّ زيدًا لَفي الدَّار قَائمٌ، ولَقائمٌ، فإنْ قدّمتَ (لَقائم) على (فِي الدَّار) لَمْ تدخل اللَّامُ فِي الظّرْفِ؛ لمجيئك بِاللَّامِ فِي الخَبرِ، وَإِذا تَأَخّرَ الْخَبَرُ جَازَ دُخُول اللَّام فيهمَا؛ لأَن الظّرْف مُلْغًى» [3] .

وتابعهم في ذلك السمين الحلبي[4].

يتضح مما سبق أن **الفرَّاء، والنحاس، ومكي القيسي**، يجيزون دخول اللام على معمول خبر (إنَّ) المتقدم على الخبر، أي: الواقع وسطًا بين الاسم والخبر، ويجيزون إعادتها عندئذٍ مع الخبر؛ لأنّه موضِعها في الأصل بعد(إنّ)، وما ذهبُوا إليه هو الصّحيحُ لوجودِهِ في لسانِ العربِ نظْمًا ونثرًا، كما هو واضحٌ في استدلال الفراء، وابن مالك.

الخاتمة:

في نهايةِ هذا البحثِ نسجّلُ أهَمَّ النتائِج التي أكّدها البحثُ، أو أبانَ عنها، أو تُوصّل إليهَا، وهي كما يأتي:

- أبانَ البحث أنّ أصحاب معاني القرآن وإعرابه كانوا في جُلّ مواقفهم في مسائل التقديم والتأخير في الجملة الاسمية المنسوخة، لا يختلفون عن مواقف جُمهور النحاة، ومن ذلك في جواز تقديم خبر كان شبه الجملة على اسمها النكرة المتخصصة، وفي جواز تقديم خبر كان عليها، وفي

(1) إعراب القرآن181/3.
(2) عمدة الكتاب242.
(3) مشكل إعراب القرآن2/ 823.
(4) ينظر: الدر المصون412/6-413.

جواز تقديم خبر ليس على اسمها، وفي منع تقديم خبر ما الحجازية على اسمها، وفي وجوب تقديم خبر إنّ شبه الجملة، وتأخير الاسم إذا كان مقترناً باللام.

- أكّد البحثُ أنّه إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة، أنّ المعرفة تكون الاسم، والنكرة تكون الخبر، وذلك بناءً على أصلهما الذي كانا عليه قبل دخول(كان)، وأنّ مذهب جمهور النحاةِ في ذلك أولى وأرجح من مذهب الفرَّاء الّذي أجاز أن تكون المعرفة خبرًا مقدّمًا، والنكرة اسمًا مؤخّرًا؛ وذلك لقلة ورود هذا في الشعر، وانعدامه في النثر، ولذا يُحمل على أنّه من باب الضرورة الشعرية لا غير.
- كشف البحث أنّ بعض المتأخرين قد ينسبون آراء إلى بعض أصحاب معاني القرآن، وفي كتبهم ما يخالف ذلك، ومن ذلك ما عزاه السيوطي في (همع الهوامع) إلى الفراء بأنّه يرى أنّ تقديم خبر ما الحجازية على اسمها لا يبطلُ العملَ مطلقًا، وفي (معاني القرآن) للفراء ما يخالف هذا.
- أثبت البحث أن الفرَّاء، والنحاس، ومكي القيسي من أصحاب معاني القرآن وإعرابه، أجازوا دخول اللام مع خبر(إنّ) ومع معموله المتقدم عليه، وأكّد أنّ ما ذهبُوا إليه هو الصّحيحُ لوجودِهِ في لسانِ العربِ نظْمًا ونثرًا.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، دار الأرقم بن أبي الأرقم– بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ– 1999م.
- الأشباه والنظائر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ – 1990م.
- الأصول في النحو: ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ-1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت، د.ت.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف – مصر، الطبعة الأولى، 1389هـ – 1969م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، 1420هـ.
- البديع في علم العربية: مجد الدين بن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب – القاهرة، 2003م.
- البيان في شرح اللمع: أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د. علا الدين حموية، دار عمار، الطبعة الأولى، 1423ه – 2002م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتب– القاهرة، 1400هـ– 1980م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكْبَري، عبد الله بن الحسين، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة، 1976م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العُكْبَري، عبد الله بن الحسين البغدادي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى، 1986م .

- التذكرة الحمدونية: ابن حمدون، أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد بن علي، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق (من1إلى5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا- الرياض، الطبعة الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي- القاهرة، 1387هـ - 1967م.
- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني): الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المُرَاديّ، بدر الدين حسن بن أمِّ قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي- القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2008م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان، جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- حاشية الشِّهاب على تفسير البضاوي(عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي): شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، دار صادر – بيروت.
- حجة القراءات، أبو زرعة ابن زنجلة: عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السَّمِين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، د. ت.

- ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء- النجف، العراق، 1972م.
- ديوان أبي زُبيدٍ الطائي، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف – بغداد، 1967م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف – القاهرة، 1973م.
- ديوان عروة بن الورد والسموأل، دار صادر – بيروت، د.(ط،ت).
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولي 1421هـ- 2000م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن المرزبان، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر- القاهرة، 1394هـ - 1974م.
- شرح أبيات سيبويه: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى،1406هـ - 1986م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2000م.
- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م.
- شرح ألفية ابن مالك: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، تقديم: حسن حمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1975م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة الأولى، 1977م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب – جامعة الموصل، 1402هـ – 1982م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، نشره: أحمد أمين و عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، 1411ه – 1991م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.
- شرح ديوان عروة بن الورد العبسي: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مطبعة جول كربونل- الجزائر، 1926م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1383م.
- شواذ القراءات: رضي الدين الكرماني، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ – بيروت، د. ت.
- عمدة الكتاب: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي، الطبعة الأولى 1425هـ – 2004م.
- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2006 م.

- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكْبَري، عبد الله بن الحسين البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله نبهان وزميله، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، أبو الفتح عثمان، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، 1420هـ- 1999م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبي – القاهرة، د. ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة، الطبعة الأولى، 1400هـ - 1405هـ.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، دار المنارة- بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
- مُشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه، دار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة، الطبعة الأولى، ت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: د. مازن المبارك، وزميله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد– بغداد،1982م.
- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ت.
- المقرب: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، 1971م.
- النواسخ الفعلية والحرفية– دراسة تحليلة مقارنة: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، 1984م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY